

Distr.: General
24 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 21 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

استباقاً للمناقشة المفتوحة الفصلية المقبلة لقضية فلسطين في مجلس الأمن، أرى لزوماً عليّ أن أسترعي انتباهكم إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وهي تمعن في استعمارها وضمها لأرض فلسطين. فإسرائيل لم توقف ولو لدقيقة واحدة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها ضد شعبنا.

وفي الفترة التي انقضت على رسالتنا السابقة، قُتل وجرح مزيد من الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين؛ وهُجروا من منازلهم أو صودرت ممتلكاتهم أو هُدمت؛ واعتُقلوا واحتُجزوا؛ وعانوا من التمييز والإهانات وصنوف المآسي التي ألحقها بهم هذا الاحتلال الاستعماري - الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري هذا.

ففي مخيم جنين للاجئين، لا يزال الرعب والخراب اللذان تسببت بهما قوات الاحتلال الإسرائيلية يعوقان إلى حد كبير حياة الآلاف من المدنيين الذين دُمرت منازلهم أو تضررت من جراء الهجوم الإسرائيلي، والذين تحول العديد من مناطقهم وأحيائهم إلى أنقاض، وتركوا من دون مياه وكهرباء، وانقلبت حياتهم رأساً على عقب بوحشية. وكما أفادت الأمم المتحدة الموجودة على الأرض، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن المشهد في مخيم جنين هو مشهد دمار وخراب واسع النطاق وسكان يعانون من صدمات نفسية.

وفي هذين اليومين من العدوان العسكري، قتل الجنود الإسرائيليون ما لا يقل عن 12 شخصاً، بينهم 4 أطفال، وجرحوا 140 شخصاً آخرين جروح بعضهم خطيرة، وألحقوا أضراراً بما لا يقل عن 900 منزل أصبح الكثير منها الآن غير صالح للسكن، ما أدى إلى تهجير أسر اللاجئين مرة أخرى. وقد صرحت نائبة



المفوض العام للأونروا ليني ستينسيث لدى مشاهدتها الآثار المروعة لهذا الهجوم الإسرائيلي: "لقد صدمني ما رأيته من دمار. بعض المنازل احترق بالكامل، وسُحقت السيارات على الجدران، وتضررت الطرق. وُمر مركز الأونروا الصحي. ولكن ما فاق الأضرار المادية هو هول الصدمة التي رأيته في عيون سكان المخيم الذين شهدوا العنف. سمعته يتحدثون عما نال منهم من إرهاب وما ينتابهم من خوف".

وأفاد مدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية آدم بولكوس في معرض وصفه أثر العدوان على الأطفال تحديداً: "كان الأطفال يرتجفون من شدة الخوف وهول الصدمة. قلة من الطلاب حضروا إلى المدرسة اليوم إذ كان الكثير منهم خائفاً جداً من مغادرة منازلهم. وفي إحدى قاعات الدراسة التي زرتها، أخبرنا الطلاب أنهم قبل 10 أيام فقط دفنوا زميلاً لهم في الصف قُتل في عملية توغل سابقة ... من الصعب جداً على الأطفال السير إلى المدرسة لأن الطرق الرئيسية لا تزال غير صالحة. وعند محاولة إيجاد طرق بديلة إلى المدرسة، ضلّ بعض الأطفال الأصغر سناً طريقهم. كنا نخشى حقاً على سلامتهم بسبب مخاطر الذخائر غير المنفجرة. إن الأولوية الآن هي توفير الدعم العقلي والنفسي والاجتماعي بغية مساعدة الأطفال في التغلب على خوفهم وقلقهم".

هذه هي المحنة المتكررة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي. إنها عنف وصدمة مستمران، مع أن القانون الدولي الإنساني يقضي بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ويحظر هذه الهجمات على المدنيين وعلى المنشآت والبنية التحتية المدنية. ومع ذلك، لا يزال الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون في فلسطين المحتلة، المتروكين دون حماية وتحت رحمة هذا الاحتلال غير القانوني بسبب التقاعس المستمر للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، عن الوفاء بالتزاماته، يعانون من دورات لا نهاية لها من العدوان وإساءة المعاملة والتدمير على أيدي قوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين، الذين يساعدون ويساندون الجنود الإسرائيليين علناً، الذين يقومون، هم بدورهم، بمساعدتهم ومساندتهم. إنهم يعملون معاً، جنباً إلى جنب، بدعم وتوجيه كاملين من الحكومة الإسرائيلية، ويشكلون قوة فتاكة واحدة مصممة على قمع الشعب الفلسطيني والهيمنة عليه واستعمار أرضه وضماها.

ومن الضحايا المدنيين الذين سقطوا مؤخراً من جراء هذا الهجوم الغاشم الدائم: ثلاثة رجال فلسطينيين، هم حمزة مقبول وخيري شاهين، اللذان قتلتهما قوات الاحتلال الإسرائيلية في غارة على نابلس، وعبد الجواد حمدان صالح، 24 سنة، الذي قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 7 تموز/يوليه في قرية أم صفا بالقرب من رام الله؛ وبلال قدح، 33 سنة، وهو أب لثلاثة أطفال، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه في 7 تموز/يوليه عند نقطة تفتيش بالقرب من دير نظام، تُرك على قارعة الطريق ينزف حتى الموت بعد منع سيارات الإسعاف من الوصول إليه؛ والشاب الفلسطيني، بدر المصري، 19 سنة، الذي قتل يوم أمس، 20 تموز/يوليه، في غارة أخرى شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون في نابلس؛ واليوم داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أم صفا مرة أخرى وقتلت طفلاً فلسطينياً آخر هو محمد فؤاد البياض، 17 سنة، بعدما أطلقت عليه النار في رأسه. كما أصيب عدة مدنيين آخرين في هذه الغارات، حالة بعضهم حرجة بسبب إصابتهم في البطن والصدر.

والى جانب حزن الأسر التي فقدت أحياءها، وحزن المجتمع ككل في مواجهة انتهاك إسرائيل المستمر للحق في الحياة، لا تزال الخسائر البشرية الناجمة عن هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني والفصل العنصري تتحملها أيضاً الأسر الفلسطينية التي طُردت من بيوتها، أو الآلاف الذين يتعرضون للتهديد علناً بتجريدتهم من أملاكهم وبالطرد. إن الاستيلاء على المنازل وهدمها وترحيل

الفلسطينيين يحدث كل يوم في وقت تواصل إسرائيل سياسة "التهجير والاستبدال"، عبر تهجير الفلسطينيين واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، وهي ممارسة غير قانونية تستهدف القدس الشرقية المحتلة تحديداً، ولا سيما حي الشيخ جراح وحي سلوان.

وكان آخر حادث صادم في هذا الصدد هو طرد عائلة صب لبن من منزلها بعد 45 سنة من الكفاح ضد المضايقات المستمرة ومحاولات المستوطنين طردهم. ففي 11 تموز/يوليه، أخلت السلطات الإسرائيلية عنوةً نورا غيث ومصطفى صب لبن من منزلهما الذي يعيشان فيه منذ 70 سنة في مدينة القديمة بالقدس، وسمحت للمستوطنين بدخول المنزل والاستيلاء عليه.

وجاء طرد نورا ومصطفى، البالغين 68 و 72 سنة من العمر، اللذين لم يُمنحوا سوى دقائق لجمع بعض من أغراضهما الشخصية واضطرا إلى ترك أثاثهما وممتلكاتهما الأخرى وراءهما، في أعقاب طرد ستة أفراد آخرين من الأسرة، هم أولادهما وأحفادهما، الذين مُنعوا من العيش في المنزل بأمر صادر عن محكمة إسرائيلية. وطُرد الزوجان المسنان بناء على طلب من المنظمات الاستيطانية التي ظلت على مدى سنوات تضايق عائلة صب لبن وترفع دعاوى قضائية ضدها استناداً إلى قوانين تمييزية تطبقها إسرائيل على الفلسطينيين فقط بهدف إخراجهم قسراً من المدينة في إطار المحاولات المستمرة لتغيير التركيبة السكانية للمدينة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ووضعها في خرق خطير للقانون الدولي.

لقد أكد بيان صدر حول هذه المسألة في 12 تموز/يوليه عن خبراء مستقلين من الأمم المتحدة أن "عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين في القدس الشرقية هي جزء من آلية الفصل العنصري الإسرائيلية المنهجية، المصممة لترسيخ الملكية اليهودية للقدس وللهيمنة العنصرية على سكان المدينة". وشددوا كذلك على أن "نقل إسرائيل لسكانها إلى داخل الأراضي المحتلة هو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب"، وأن "لا شيء يبيّن أكثر من ذلك بشكل صارخ نيّتها ضم واستعمار الأرض المحتلة في انتهاك للقانون الدولي".

وإزاء خلفية كل هذه الأعمال الإجرامية وتزايد الوضع تقلباً، لا يمكن اعتبار انخراط مجلس الأمن في قضية فلسطين مسألة روتينية. وعليه، يجب على المجلس أن يتحرك، بصورة جدية وعملية، لتنفيذ عشرات القرارات الصادرة عنه، بما فيها القرار 2334 (2016)، التي أكدت كلها عدم شرعية هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية وطالبت بوقفها. وفي مواجهة التعتن الإسرائيلي المستمر، يجب على مجلس الأمن وجميع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وجميع الدول أن تعمل على الفور للتأكد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني ومساعدته على إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف التي طال انتظارها، بما فيها الحق في تقرير المصير وحق العودة، وضمان حمايته في انتظار التوصل إلى حل عادل.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا الـ 797 المتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 تموز/يوليه 2023 (A/ES-10/945-S/2023/500)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

وزير

المراقب الدائم
